



التجارة البينية الخليجية

إعداد

د. وليد عبد موله

العدد
٥

العدد

(38)

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

التجارة البينية الخليجية

إعداد

د. وليد عبد مولاة

يونيو 2010

العدد (38)

ISBN: 99906- 80- 34- 8
Depository Number: 2010/226

المحتويات

5 تقديم
6 أولاً: مقدمة
7 ثانياً: اتجاه التجارة الخليجية
12 ثالثاً: نموذج الجاذبية المقترح
16 رابعاً: مبررات ضعف التجارة البينية الخليجية
18 خامساً: الخاتمة
19 سادساً: ملخص المناقشات
20 المراجع

تقديم

لقد دأب مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في عام 1981 إلى العمل التدريجي على تحقيق هدف التكامل التجاري والاقتصادي. ويعتبر إعلان قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003، ثم السوق الخليجية المشتركة في عام 2007 خطوتين هامتين استجابةً لتطلعات مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، وتعزيز اقتصاد دول المجلس، والارتقاء به إلى تكامل اقتصادي أوثق.

وبالرغم من وضع حجر أساس التكامل التجاري والاقتصادي الخليجي، توضح بيانات إجمالي السلع المصدر والمستوردة أن مستويات التجارة البينية الخليجية لم تحقق الهدف المنشود، وبذلك تبقى دون المستويات المحققة في العديد من التكتلات الاقتصادية في العالم. وتتحسن هذه الصورة بشكل ملحوظ بعد استثناء منتجات الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة مستوى الصادرات البينية الخليجية.

لا شك أن ضعف التجارة البينية الخليجية يطرح جملة من التحديات الاقتصادية والتنموية، حيث تبرز التساؤلات التالية:

- هل تحتاج الدول الخليجية إلى صياغة استراتيجية صناعية تهدف إلى تطوير وتنويع وربط الهياكل الإنتاجية لمختلف دول المجلس، ومن ثم الاستفادة بشكل حقيقي من الميزات التنظيمية للسوق المشتركة؟
- كيف يمكن لهذه الدول الارتقاء بقطاعاتها الخاصة، وإشراكها بشكل فاعل في الجهد التنموي الهادف إلى التقليل من هيمنة النفط على الهياكل الإنتاجية؟
- هل تحتاج هذه الدول إلى تعديل الحوافز المجتمعية لاستقطاب قسط أوفر من تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من المنطقة، سواء كانت حكومية أو خاصة؟
- كيف يمكن لهذه الدول تكريس مبادئ المواطنة والمساواة في المعاملة في مختلف المجالات، بهدف دفع عجلة التفاعل البناء داخل المنطقة؟

يحاول هذا العدد من سلسلة الخبراء مناقشة مجموع هذه التحديات، ووضع خلاصة

المناقشات أمام صانعي القرار، والمهتمين بالشأن التكامل الاقتصادي الخليجي.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

أولاً: المقدمة

أصبحت إتفاقات التجارة الإقليمية في السنوات الأخيرة، سمة بارزة للنظام التجاري العالمي. وي طرح اهتمام كل الدول المتقدمة والنامية بتشكيل كتكتلات تجارية إقليمية، تهدف إلى تعظيم التجارة البينية، إشكالية مدى تعارض أو توافق هذه التكتلات مع حركة عوامة التجارة السارية منذ ثمانينات القرن الماضي. حيث ظهرت حتى حدود عام 2010، أكثر من 400 إتفاقية تجارة إقليمية، أكثر من 90% منها إتفاقات تجارة إقليمية، وتجارة حرة، بينما تمثل 10% منها فقط اتحادات جمركية. وقد حققت بعض التكتلات، مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة آسيا، والمحيط الهادي، ومجموعة شمال أمريكا، نجاحاً عريضاً في تعزيز تجارتها البينية. في حين لم تحقق الدول العربية، رغم بعث العديد من الإتفاقات الإقليمية للتجارة، سوى معدلات متواضعة من التجارة البينية. وتأتي على رأس هذه التكتلات التجارية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تضم في عضويتها 17 دولة عربية، هدفها القضاء تدريجياً على الحواجز الجمركية خلال الفترة 1998 حتى 2005، من أجل التوصل إلى قيام كتلة اقتصادية قادرة على المنافسة دولياً في ظل عوامة التجارة. علاوة على ذلك، فقد تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981، والاتحاد المغربي في عام 1989، وإتفاقية أغادير في عام 2004، بالإضافة إلى العديد من الإتفاقات الثنائية للتجارة الحرة.

وقد قامت العديد من الدراسات، بتقدير دور الإتفاقات الإقليمية في تحفيز التجارة بين الدول الأعضاء، وتعزيز التكامل الاقتصادي، إعتياداً على نموذج الجاذبية، (منهم كروخر (1999)، وحسن (2001)، سرنات (2001)، فليبيني ومولينى (2003)، هلبمان وملتز وروبستين (2004)، جوخورنات، ستوارت وبروكس (2007) وكندوجان (2008)). في حين لم تحظى الإتفاقيات الإقليمية العربية إلا بالقليل من الاهتمام. إلى جانب بعض الأوراق الوصفية (الأطرش ويوسف 2000، معمري (2004)، بيار (2005) وجلال وهوكمان (2003) وآخرون، وتناول بوسنة (2004) وآشي (2006) التجارة بين دول المغرب العربي، بينما تطرقت دراسات أخرى، (نعيم (2005)، باريدي وغنيم (2006)، وعبد مولاه (2009)، وبتشاريا وولد (2010)، للتكامل التجاري في المنطقة العربية ككل.

تهدف هذه الورقة إلى تقييم تطور التجارة البينية الخليجية، في محاولة لتعزيز الفهم للعوامل الرئيسية التي تؤثر على تدفقات التجارة بين دول الخليج العربية، وذلك باستخدام البيانات التفصيلية لصادرات وواردات هذه الدول إلى ومن 65 أهم شريك تجاري للفترة 2000-2007. تشمل بقية الورقة على أربعة أقسام: يستعرض القسم الثاني إتجاهات التجارة الخليجية، بينما يستعرض القسم الثالث نموذج الجاذبية، ويناقش القسم الرابع مبررات ضعف التجارة البينية الخليجية ويقدم القسم الخامس الملاحظات الختامية والتوصيات.

ثانياً: اتجاه التجارة الخليجية

لقد تم بعث مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة العربية. وفي سنة 1987 تم السماح لمواطني هذه الدول بمزاولة تجارة التجزئة ثم تجارة الجملة في أي دولة من دول المجلس في عام 1990. وتواترت التعديلات إلى أن تم الإعلان عن قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003، مما يعني استبعاد كل الرسوم الجمركية والإجراءات المعيقة للتجارة بين هذه الدول، بالإضافة إلى اعتماد لوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. وتم مؤخراً الإعلان عن تحول هذا الاتحاد إلى سوق خليجية موحدة في عام 2007، بما يهدف إلى تحقيق مساواة تامة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتقل عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية. كل هذه الجهود الرامية لبناء سوق موحدة، تطرح اليوم تساؤلاً مهماً فحواه مدى نجاح هذه الخطوات المتواترة في تعزيز وتحفيز التجارة البينية الخليجية.

يوضح الجدول رقم (1) حجم التجارة العالمية مقارنة بتدفقات التجارة لدول الخليج مجتمعة، حيث شهدت تدفقات التجارة العالمية زيادة سريعة على مدى العقدين الماضيين، فارتفع إجمالي صادرات العالم من 1.813 تريليون دولار في عام 1980 إلى 16.058 تريليون دولار في عام 2008. بينما زاد إجمالي واردات العالم من 1.919 تريليون دولار في عام 1980 إلى 16.705 تريليون دولار في عام 2008. وهو ما يمثل أكثر من 700% من الزيادة خلال العقدين.

ورغم هذه الزيادة الكبيرة على المستوى العالمي، إلا أن إجمالي صادرات الدول الخليجية لم يزد إلا بنسبة 313% للفترة نفسها، حيث زادت هذه الصادرات من 156 مليار دولار في عام 1980، إلى 645 مليار دولار في عام 2008. وحققت واردات الخليج زيادة أكبر، حيث زادت واردات المنطقة على 388 مليار دولار في عام 2008 في حين لم تزد عن 52 مليار في عام 1980.

على الرغم من هذه الزيادات، فإن تدفقات التجارة الخليجية تبقى دون مستوى الزيادات في التجارة العالمية، بالإضافة إلى أن حصتها تبقى محدودة من التدفقات العالمية للتجارة، حيث لا تتعدى نسبتها 4.021% و2.33% من كل من الصادرات والواردات على التوالي.

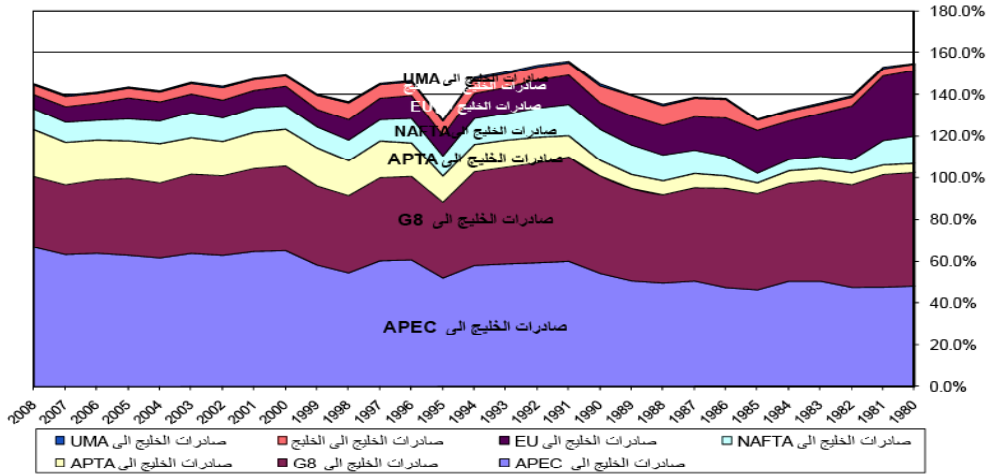
جدول رقم (1): صادرات وواردات الدول الخليجية للفترة 1980-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1990	1980	
16058845	13860347	11979556.1	10367863	9137489.6	7520458.5	6432863	6141825	6387673	3378766	1831908.252	إجمالي صادرات عالم
16709050	14337738	12366253.9	10764455	9494390.58	7757031.9	6635555	6387504	6598583	3513280	1919011.652	إجمالي واردات عالم
											إجمالي صادرات الخليج (DOTS, IMF)
645681.8	453276	412951.9	335195.6	248787.6	188823.1	151015.2	154567.9	164388.3	86571.02	156100.63	
4.02%	3.27%	3.45%	3.23%	2.72%	2.51%	2.35%	2.52%	2.57%	2.56%	8.52%	نسبة لصادرات العالم
											إجمالي صادرات الخليج وإعادة التصدير (COMTRADE)
	89205.4	81611.1	70533.8	58923.9	50007.1	32875.4	14402.5	14541.5			إجمالي واردات الخليج (DOTS, IMF)
388923.6	305522.8	233905.3	199336.8	151140.7	103058.6	85324.95	81680.37	75326.68	47734.75	51925.82	
2.33%	2.13%	1.89%	1.85%	1.59%	1.33%	1.29%	1.28%	1.14%	1.36%	2.71%	نسبة لواردات العالم
											إجمالي واردات الخليج باستثناء منتجات النفط (COMTRADE)
	282116.4	215223.0	163671.5	147421.0	112190.7	97018.40	81549.10	75171.90			
	1.97%	1.74%	1.52%	1.55%	1.45%	1.46%	1.28%	1.14%			

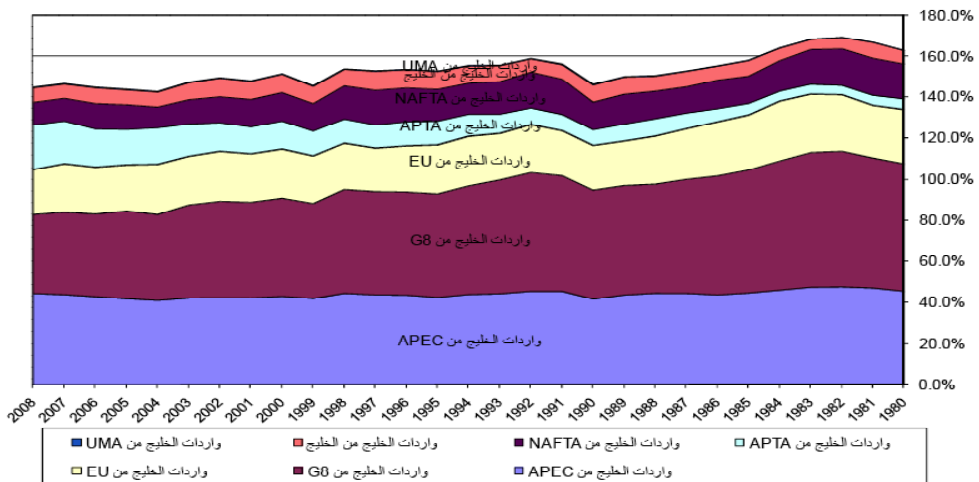
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة وبيانات صندوق النقد الدولي لاتجاه التجارة.

إضافة إلى ذلك، فإنه من المهم ملاحظة أن إجمالي صادرات الخليج لا يمثل سوى 0.64% من إجمالي صادرات العالم، إذا ما تم استثناء منتجات النفط وإعادة التصدير، مما يبين ضعف مشاركة المنطقة في التجارة العالمية. ويهدف الشكلان رقمي (1) و (2) لتعزيز الفهم لاتجاه ومصادر صادرات وواردات الدول الخليجية. حيث يتبين أن مجموعة آسيا والمحيط الهادي (APEC) ثم مجموعة الثمانية (G8) تمثل الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، مع تزايد وتيرة التدفقات التجارية مع دول المجموعة الأولى، التي تضم في عضويتها كلاً من الصين واليابان والولايات المتحدة (أنظر ملحق رقم 1).

شكل رقم (1): اتجاه الصادرات الخليجية



شكل رقم (2): مصادر الواردات الخليجية



كما يتضح جلياً من الجدولين (2 و 3) ضعف الصادرات البينية والواردات البينية على حد سواء، حيث لم تتعد نسبتهما 4.5% و 7.1% على التوالي في عام 2008، بينما تمثل التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي ومجموعة آسيا والمحيط الهادي أكثر من 65% من حجم تجارتها. وقد حققت تكتلات أخرى زيادة مهمة في تجارتها البينية كما هو الحال في مجموعة شمال أمريكا ومجموعة الآسيين، في حين تخلفت دول المجلس والاتحاد المغاربي عن هذا النجاح.

جدول رقم (2): الصادرات البينية لبعض التكتلات الإقليمية

2008	2007	2006	2000	1990	1980	
67.2	67.9	67.7	67.7	67.5	62.2	الاتحاد الأوروبي (EU)
65.7	67.4	69.4	73.1	68.3	57.8	مجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)
49.5	51.3	53.9	55.7	41.4	33.6	مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة (NAFTA)
25.4	25.2	24.9	23.0	18.9	17.3	اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
15.4	15.0	13.5	20.0	8.9	11.6	مجموعة دول أمريكا اللاتينية (MERCOSUR)
11.7	11.2	10.9	8.0	1.6	1.7	اتفاقية دول آسيا والمحيط الهادي (APTA)
6.3	6.5	6.4	4.7	3.5	5.7	اتحاد دول جنوب آسيا (SAARC)
4.5	4.9	4.5	4.9	8.0	3.0	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)
2.2	2.3	2.1	2.2	2.9	0.3	الاتحاد المغاربي (UMA)
0.8	0.7	0.6	0.6	0.8	1.1	اتفاقية التجارة الحرة لدول أوروبا (EFTA)

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة .

جدول رقم (3): الواردات البينية لبعض التكتلات الإقليمية

2008	2007	2006	2000	1990	1980	
65.3	67.3	68.0	72.1	67.1	57.2	الاتحاد الأوروبي (EU)
62.6	64.1	63.3	62.5	64.3	55.1	مجموعة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)
33.5	34.1	34.3	40.5	33.9	32.8	مجموعة شمال أمريكا للتجارة الحرة (NAFTA)
26.3	24.7	24.8	22.5	15.2	14.3	اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
15.6	18.6	18.6	19.8	14.2	8.3	مجموعة دول أمريكا اللاتينية (MERCOSUR)
14.1	14.5	14.0	9.8	1.2	1.3	اتفاقية دول آسيا والمحيط الهادي (APTA)
7.1	6.9	7.7	9.0	8.4	6.6	اتحاد دول جنوب آسيا (SAARC)
4.0	4.1	4.3	4.3	2.2	2.3	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)
3.3	3.4	3.6	3.5	2.7	0.5	الاتحاد المغاربي (UMA)
0.9	0.8	0.8	0.8	1.0	1.0	اتفاقية التجارة الحرة لدول أوروبا (EFTA)

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة .

باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة وباستثناء منتجات الطاقة، فقد تمت إعادة قياس الصادرات البينية الخليجية في الجدول رقم (4). يتضح من خلال هذا الجدول تحسن ملحوظ في مستوى الصادرات البينية الخليجية، حيث وصل إلى حدود 14% في عام 2007 و 16.2% في نفس العام، ذلك إذا ما احتسب نشاط إعادة التصدير، بينما تبقى مستويات الواردات البينية في حدود 7%.

كما يلاحظ تزايد نشاط إعادة التصدير، حيث تضاعف في الفترة 2001-2007، وذلك نظراً لبروز هذا النشاط في عُمان وتضاعفه في الإمارات.

جدول رقم (4): الصادرات البيئية باستثناء منتجات الطاقة

2007		2001		الخليج	
13.9%	9.5%	الصادرات البيئية			
16.2%	12.2%	الصادرات + إعادة الصادرات البيئية			
6.9%	7.6%	الواردات البيئية			
20.8%	22.8%	إعادة الصادرات البيئية			
50.0%	25.2%	إعادة الصادرات نسبة للصادرات			

2007		2001		2007		2001		
16.2%	13.3%	الكويت	4.5%	1.2%	الإمارات	الصادرات البيئية		
21.8%	17.2%		7.7%	6.4%		الصادرات + إعادة الصادرات البيئية		
10.4%	11.0%		3.7%	4.8%		الواردات البيئية		
41.2%	53.0%		11.9%	21.0%		إعادة الصادرات البيئية		
28.7%	11.1%		78.9%	35.4%		إعادة الصادرات نسبة للصادرات		
50.8%	45.9%	عمان	38.4%	25.8%	البحرين	الصادرات البيئية		
55.9%	45.9%		41.3%	27.8%		الصادرات + إعادة الصادرات البيئية		
28.7%	31.3%		17.7%	14.2%		الواردات البيئية		
60.6%	0.0%		67.0%	100.0%		إعادة الصادرات البيئية		
107.6%	0.0%		11.5%	2.8%		إعادة الصادرات نسبة للصادرات		
11.5%	18.3%	قطر	22.7%	18.5%	السعودية	الصادرات البيئية		
16.0%	22.6%		26.5%	19.0%		الصادرات + إعادة الصادرات البيئية		
14.0%	14.7%		4.2%	3.8%		الواردات البيئية		
64.8%	49.2%		48.0%	24.1%		إعادة الصادرات البيئية		
9.2%	16.2%		17.7%	11.4%		إعادة الصادرات نسبة للصادرات		

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة .

تظهر الأشكال التالية، إتجاه التدفقات التجارية لكل دولة خليجية، وذلك لإجمالي السلع، بالإضافة إلى توزيعها التفصيلي. كما سبقت ملاحظة تركيز التدفقات التجارية لإجمالي السلع إلى ومن التكتلات الاقتصادية والتجارية خارج منطقة الخليج بالنسبة لمنطقة الخليج ككل.

يتبين من الشكل رقم (3) صحة هذه الملاحظة على مستوى الدول، بينما يتبين من بقية الأشكال نسبة تركيز أقل في بعض السلع، وهي المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ والسلع المصنعة ومعدات النقل. يدل ذلك على أن هذه السلع تشهد نسباً أعلى من التبادلات بين دول الخليج. كما يتبين من الشكلين رقمي (7) و (8)، نقص في بيانات كل من البحرين والكويت المتعلقة بمُنتجات الطاقة والزيوت الحيوانية والنباتية، مما يستوجب تصحيح الأحجام الكلية للتدفقات التجارية لهاتين الدولتين من خلال قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لأغراض تحليل نموذج الجاذبية للتجارة.

ثالثاً: نموذج الجاذبية المقترح

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي، حيث يجعل في شكله الأساسي التوقعات بشأن تدفقات التجارة مبنية على أساس المسافة التي تفصل بين الدولتين والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية للدول. وقد لاقى هذا النموذج نجاحاً من وجهة نظر الاقتصاد القياسي، رغم الجدل المتواصل بخصوص مبررات النظرية.

وبالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، فقد سعت سعت العديد من الدراسات لاستخدام نموذج الجاذبية لتقديم متغيرات مختلفة، من بينها مستوى متوسط الدخل، وعدد السكان ومستويات الأسعار والعلاقات اللغوية والحدود المشتركة والتاريخ الاستعماري المشترك وأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم استخدام هذا النموذج لتقييم دور الإتفاقيات الإقليمية للتجارة في تحفيز التجارة بين الدول الأعضاء. في هذا السياق، تُحدد أهم المتغيرات المؤثرة على التدفقات التجارية بين دول الخليج من خلال المعادلة التالية:

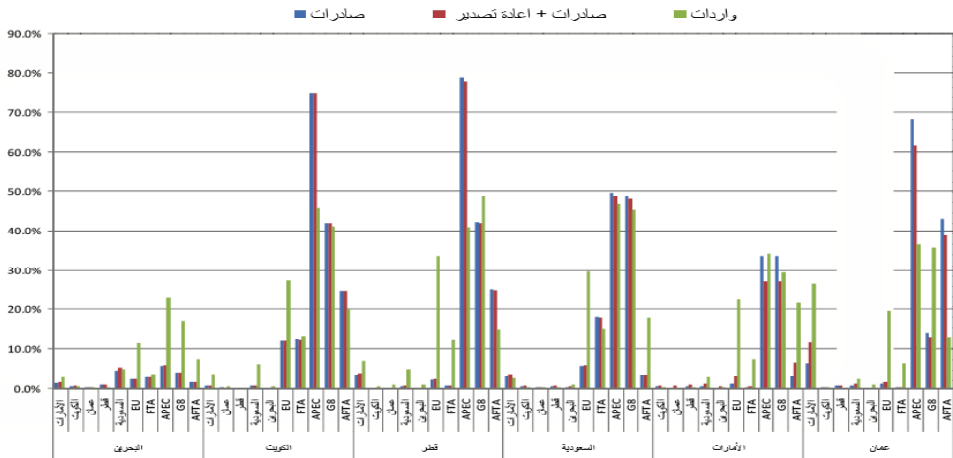
$$\begin{aligned} \ln(F_{ijt}) = & \alpha_0 + \alpha_1 \ln \text{GDP}_{ijt} + \alpha_2 \ln \text{Distance}_{ij} + \alpha_3 \text{Colonizer}_{ij} + \alpha_4 \text{Language}_{ij} + \alpha_5 \text{Border}_{ij} \\ & + \alpha_6 \text{Regulations}_{ijt} + \alpha_7 \text{Complementarity}_{ijt} + \alpha_8 \text{APEC}_{ij} + \alpha_9 \text{G8}_{ij} + \alpha_{10} \text{APTA}_{ij} + \alpha_{11} \text{EU}_{ij} \\ & + \alpha_{12} \text{NAFTA}_{ij} + \alpha_{13} \text{UMA}_{ij} + \alpha_{14} \text{GCC}_{ij} + \delta_{ijt} \end{aligned}$$

حيث يعبر δ_{ijt} عن معامل عدم تجانس الأخطاء مع متوسط متوقع مشروط يساوي واحد، بينما يعبر i عن الدولة المصدرة و j عن الدولة المستوردة.

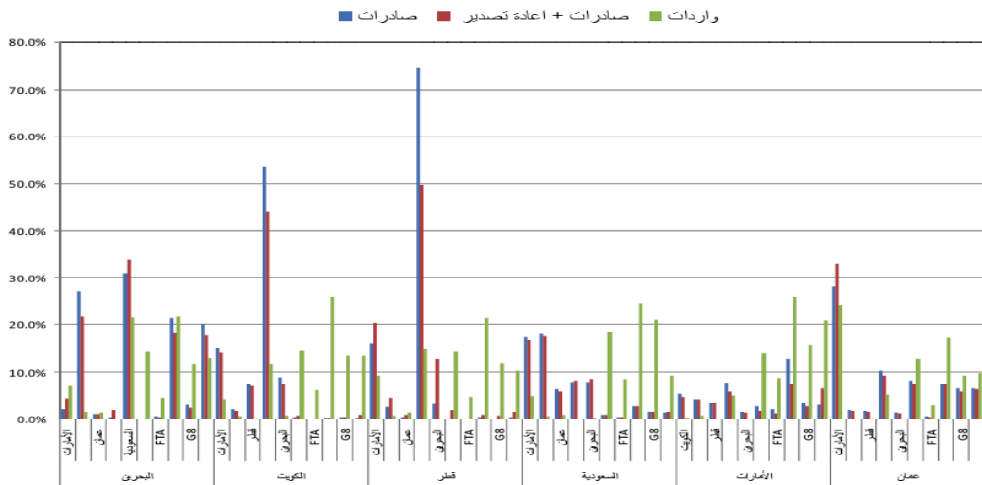
يصف الجدول رقم (5) المتغيرات المعتمدة في هذه المعادلة، بالإضافة إلى مصادرها. وفي محاولة لتقصي أكبر قسط من المعلومات، فقد تم تطبيق هذه المعادلة على بيانات إجمالي الصادرات، ثم إجمالي الصادرات زائد إعادة التصدير، ثم إجمالي واردات الدول الخليجية مع أهم 65 شريك

تجاري اعتماداً على قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة بعد تصحيحها اعتماداً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لاتجاه التجارة لصندوق النقد الدولي. كما أُشير سلفاً في مرحلة ثانية، فقد تم تطبيق هذه المعادلة على البيانات التفصيلية للسلع باستخدام بيانات قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة بهدف استكشاف السلع المتبادلة بين دول الخليج.

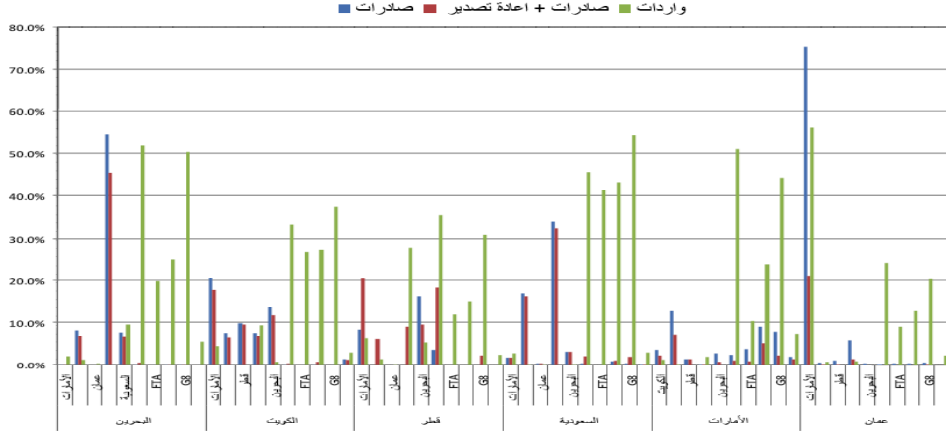
شكل رقم (3): إتجاه التدفقات التجارية الخليجية: إجمالي السلع



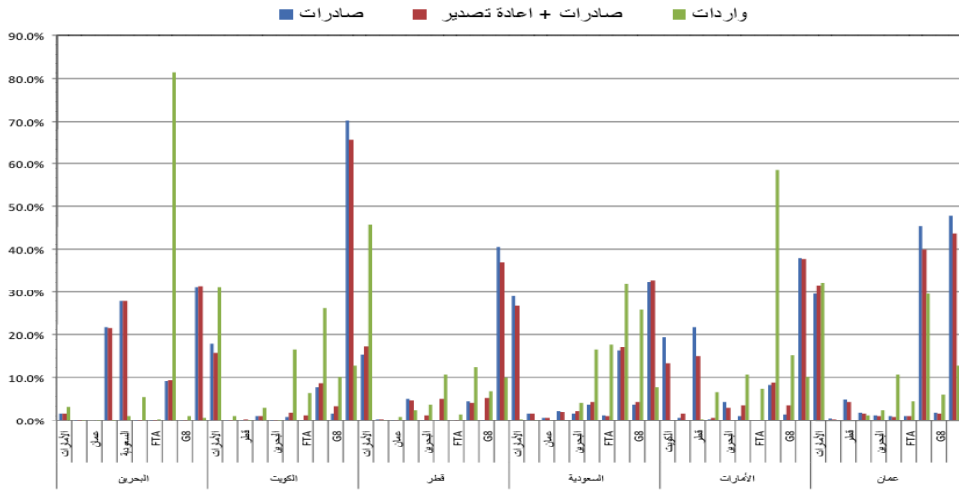
شكل رقم (4): إتجاه التدفقات التجارية الخليجية: المواد الغذائية والحيوانات الحية



شكل رقم (5): اتجاه التدفقات التجارية الخليجية: المشروبات والتبغ



شكل رقم (6): اتجاه التدفقات التجارية الخليجية: المواد الخام غير الصالحة للأكل



Ln(Fijt)0	تدفقات التجارة (من قاعدتي بيانات الأمم المتحدة للتجارة وبيانات صندوق النقد الدولي لاتجاه التجارة) على التوالي: الصادرات + إعادة التصدير ثم الصادرات باستثناء منتجات الطاقة ثم التوزيع التفصيلي للصادرات، ثم الواردات ثم الواردات باستثناء منتجات الطاقة. الناتج المحلي الإجمالي للدولة i ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولة z (المصدر: صندوق النقد الدولي)
LnDistance	المسافة بين الدولتين (المصدر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية)
Colonizer	التاريخ الاستعماري (المصدر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية)
Language	اللغة المشتركة (المصدر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية)
Border	الحدود المشتركة (المصدر: مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية)
Regulations (Ln)	نسبة الشركات التي تحدد الجمارك والأنظمة التجارية كأهم معوقات التجارة الخارجية (المصدر: Enterprise Surveys World Bank)
Complementarity	مؤشر توافق التجارة
APEC	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في APEC و0 ما عدا ذلك)
G8	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في G8 و0 ما عدا ذلك)
APTA	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في APTA و0 ما عدا ذلك)
EU	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في EU و0 ما عدا ذلك)
NAFTA	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في NAFTA و0 ما عدا ذلك)
UMA	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في UMA و0 ما عدا ذلك)
GCC	متغير وهمي (1 إذا كان الشريك التجاري عضو في GCC و0 ما عدا ذلك)

يتبين لنا ما يلي:

- تتأثر الصادرات والصادرات زائد إعادة التصدير إيجاباً بحجم الاقتصاد، حيث يزيد حجم الصادرات بنسبة 0.64% كلما زاد حجم الاقتصاد المستورد بنسبة 1%.
- تتأثر الصادرات سلباً بالمسافة بين الدولتين، حيث يقلص حجم الصادرات بنسبة 0.55% كلما زادت المسافة بنسبة 1%.
- يؤثر التاريخ الاستعماري المشترك واللغة المشتركة والحدود المشتركة إيجاباً على مستوى الصادرات، وهو ما يتسق كلياً مع كل الدراسات السابقة.
- يؤثر مؤشر توافق التجارة بشكل إيجابي وعريض على الصادرات الخليجية، حيث أن تأثيره يفوق تأثير التاريخ واللغة والحدود المشتركة مجتمعة، مما يظهر أهمية بالغة في تعزيز التجارة البينية الخليجية.
- تنخفض الصادرات كلما ارتفعت نسبة الشركات التي تعتبر الجمارك والأنظمة التجارية كأهم المعوقات للتجارة الخارجية. تعد هذه النسبة الأعلى في العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة 26.3% مقارنة بمتوسط عالمي لا يتعدى 16.7%. تتماشى هذه النتيجة مع دراسة بتشاريا وولد (2010) التي خلصت إلى أن النقل وعدد الأيام اللازمة لتصريف الصادرات والواردات من الجمارك تؤثر سلباً على تدفقات التجارة بين دول المنطقة.

- يزداد حجم الصادرات بأكثر من 3 أضعاف إذا ما كان الشريك التجاري ينتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وأكثر من ضعفين إذا ما كان الشريك التجاري ينتمي لمجموعة الدول الصناعية الكبرى.
- يتقلص حجم الصادرات إذا ما كان الشريك التجاري من بين الدول الأوروبية أو شمال أمريكا أو الدول المغاربية ويرجع ذلك لتراجع حجم الصادرات باتجاه المجموعة الأوروبية أو دول شمال أمريكا، وكذلك لضعف الصادرات نحو المغرب العربي.
- متغير "GCC" أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، له تأثير إيجابي ضعيف جداً وفاقد للمعنوية الإحصائية، مما يؤكد التجارة البينية بين دول الخليج.
- إذا ما اعتبرت تدفقات الصادرات باستثناء مُنتجات الطاقة، فإن تأثير متغير "GCC" يتحسن، بحيث يرتفع حجم الصادرات مع دول المجلس يقدر بضعف ونصف.
- يتبين أن السعودية والبحرين وعمان، أهم المساهمين في هذا التحسن.
- إذا ما اعتبرت تدفقات الواردات باحتساب مُنتجات الطاقة أو بدونها على حد سواء، فإنه يتبين أن حجم الواردات البينية يزيد على ضعفي متوسط الواردات.
- تساهم كل الدول الخليجية بقدر متفاوت في تدفقات الواردات البينية. وإذا ما اعتبرت التدفقات التفصيلية للسلع، يتأكد تركيز الصادرات البينية في السلع التي تم الحديث عنها سابقاً، أي المواد الغذائية والحيوانات الحية والزيوت الحيوانية والنباتية والسلع المصنعة ووسائل النقل عالمياً، وأن لنشاط إعادة التصدير دور مهم في ذلك.

رابعاً: مُبررات ضعف التجارة البينية الخليجية

لقد طرح نموذج الجاذبية التدفقات التجارية لدول الخليج العديد من النقاط بالغة الأهمية، بهدف الوقوف على واقع التجارة البينية الخليجية في ضوء قيام مجلس التعاون في عام 1981 ثم الاتحاد الجمركي في عام 2003 والسوق الخليجية المشتركة في عام 2007. حيث أوضحت نتائج النموذج إرتفاع نسق التدفقات التجارية مع مجموعة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى الدول الصناعية الكبرى، وذلك بحكم التاريخ أو بحكم اتفاقيات تجارة حرة، مثل تلك التي تربط كلاً من البحرين وعمان بالولايات المتحدة منذ عامي 2006 و 2009 على التوالي.

من جانب آخر، لا تزال العديد من المعوقات في وجه التجارة الخارجية قائمة على أرض الواقع، كما تعبر عنه نسبة الشركات التي تحدد تراتيب الجمارك والأنظمة التجارية كأهم عائق في وجه تطور التجارة الخارجية.

إضافة إلى ذلك، فقد تبين بجلاء مدى أهمية مؤشر توافق التجارة في تعزيز التجارة، مما يضع ضعف وتواضع الهياكل الإنتاجية كما وكيفاً في الدول الخليجية في قفص الاتهام، كما تبينه مؤشرات التركيز والتنوع في الجدول رقم (6)، حيث بلغ متوسط هذين المؤشرين في الدول الخليجية 0.62 و0.72 على التوالي في عام 2006 مقارنة بـ 0.29 و0.1 للدول المصدرة للسلع المصنعة.

جدول رقم (6): تركيز وتنوع الصادرات

2006			1995			
مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	
0.62	0.72	255	0.69	0.78	247	الدول الخليجية
0.79	0.82	138	0.48	0.76	137	البحرين
0.67	0.83	190	0.94	0.84	135	الكويت
0.75	0.65	118	0.77	0.71	129	عمان
0.57	0.81	164	0.64	0.83	102	قطر
0.76	0.79	239	0.74	0.86	220	السعودية
0.45	0.58	252	0.56	0.69	242	الإمارات
0.68	0.73	258	0.67	0.77	257	مجموعة الدول المصدرة للنفط
0.1	0.29	259	0.07	0.3	258	الدول المصدرة للسلع المصنعة
0.16	0.51	245	0.09	0.44	246	هونغ كونغ
0.27	0.49	247	0.22	0.5	249	سنغافورة

المصدر: إعداد المؤلف

إن تشابه الدول الخليجية في هذا المجال، نظراً لتخصصها في إنتاج الموارد الطبيعية ومنتجات الطاقة، أدى إلى ضعف توافق صادرات هذه الدول مع بعضها البعض ومع بقية دول العالم، كما يبينه الجدول رقم (7). مع ذلك، فإنه يتضح أن مستوى توافق التجارة هو الأضعف بين الدول الخليجية، حيث بلغ في المعدل 0.39 لعام 2007، ويصل إلى حدود 0.46 إذا كان الشريك التجاري عضواً في مجموعة آسيا والمحيط الهادي أو من بين الدول الصناعية الكبرى.

جدول رقم (7): مؤشر توافق التجارة

البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	المتوسط مع دول الخليج العربية	المتوسط مع الدول العربية	المتوسط مع دول G8 و APEC
0.51	0.16	0.19	0.15	0.16	0.23	0.18	0.22	0.3
0.61	0.18		0.18	0.18	0.18	0.27	0.25	0.22
0.52	0.11	0.13		0.11	0.11	0.19	0.22	0.25
0.53	0.12	0.14	0.11		0.12	0.20	0.25	0.27
0.68	0.31	0.34	0.31	0.31		0.39	0.40	0.46
						متوسط الدول العربية مع الدول العربية 0.34		

المصدر: إعداد المؤلف

تطرح هذه الأرقام واقع التكامل التجاري والاقتصادي الخليجي الهش، الذي يحتم على دول الخليج العمل على تطوير وتوسيع تشكيلة السلع محل التجارة، بالإضافة إلى عمل تنسيقي على مستوى مختلف القطاعات عن طريق بعث مشاريع كبرى مشتركة، وتفعيل دور القطاع الخاص وتوجيه قسط أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول الخليجية إلى دول المنطقة.

خامساً: الخاتمة

يطرح تحول مجلس التعاون الحديث إلى اتحاد جمركي في عام 2003، ثم إلى سوق مشتركة في عام 2007، مسألة الوقوف على تطور التجارة البينية الخليجية، خاصة في ضوء شحة الدراسات البحثية الكمية.

من خلال التمعن في بيانات صادرات وواردات الدول الخليجية، المأخوذة من قاعدتي بيانات الأمم المتحدة للتجارة وبيانات صندوق النقد الدولي لاتجاه التجارة، يتبين ضعف التجارة البينية الخليجية التي لا تزيد عن 5% و 7.1% بالنسبة للصادرات والواردات على التوالي. أما إذا ما استثنيت منتجات الطاقة فإن حصة الصادرات البينية تزيد على 14% لعام 2007 و 16.2% إذا ما أخذ نشاط إعادة التصدير بعين الاعتبار. وقد مكن نموذج الجاذبية من الوقوف على بعض أهم معوقات التجارة البينية الخليجية. حيث أوضحت نتائج النموذج ارتفاع نسق التدفقات التجارية مع مجموعة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى الدول الصناعية الكبرى. كذلك فقد تبين بجلاء دور الترتيب الجمركية السلبية في وجه التجارة الخليجية، بالإضافة إلى ضعف التوافق التجاري لدول الخليج نظراً لتركز صادراتها في منتجات النفط.

أخيراً يطرح واقع التجارة الخليجية الهش حتمية إعادة النظر في مشروع التكامل الاقتصادي الخليجي برمته، ويدعو إلى عمل تنسيقي على مستوى مختلف القطاعات عن طريق تفعيل الاستثمار داخل دول المجلس، وتعزيز دور القطاع الخاص وزرع ثقافة المواطنة الخليجية البناءة.

سادساً: ملخص المناقشات

في النقاش الذي أعقب تقديم الورقة، أثبتت العديد من التساؤلات حول مدى أهمية عاملي الحدود المشتركة والمسافة في تعزيز التجارة بين دول الخليج. كما أثار الحديث عن إتفاقات التجارة الحرة بين البحرين وعمان والولايات المتحدة إشكالية حداثة هذه الإتفاقات مقارنة مع البيانات المعتمدة في الدراسة.

أفاد المحاضر أن لعاملي الحدود والمسافة وقع إيجابي على التجارة عموماً وعلى التجارة البنينية الخليجية على وجه الخصوص، كذلك يمكن تفسير هذين العاملين لجزء مهم من التجارة الخليجية البنينية، على عكس عوامل أخرى يمكن تصنيفها كمعوقات للتجارة البنينية. كما أفاد بأن حداثة إتفاقات التجارة الحرة بين البحرين وعمان والولايات المتحدة لا يتعارض مع كون هذه الدول وبقية الدول الخليجية لها روابط قوية مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، ودول مجموعة آسيا والمحيط الهادي، في حال وجود أو عدم وجود إتفاقات تجارة حرة من شأنها تعزيز التجارة مع هذه الدول على حساب التجارة البنينية.

وفي شأن تدني الاستثمار الأجنبي المباشر البيني الخليجي، فقد أفاد المحاضر بأن تميز دول الخليج في تصنيف مؤشر بيئة الأعمال الدولي (Doing Business) يتعارض مع مؤشر المعهد العربي للتخطيط المتعلق بتنافسية دول الخليج والدول العربية، من حيث مستوى تنافسية هذه الدول، بمعنى ضعف الهياكل الإنتاجية والبنية المؤسسية للأسواق وضعف فرص الاستثمار، مما يفسر خروج الحصة الأكبر من استثمارات الخليج إلى خارج المنطقة.

وفي رده على مسألة خطورة الاعتماد على التجارة البنينية المستقبلية، فقد بين المحاضر أن التكامل التجاري والاقتصادي من شأنه أن يهيء هذه الدول لمرحلة ما بعد النفط، إلى جانب تحريرها من التبعية للدول الغربية في أبسط حاجياتها. ورغم أنها تفتقد اليوم إلى الميزات النسبية في العديد من السلع، إلا أن التجربة الناجحة في بعض السلع الغذائية للسعودية على سبيل المثال يرحح كفة التناول. إضافة إلى ذلك، فإن لقناعة المواطن الخليجي بجودة المنتج المحلي دور مهم في تحفيز دور التجارة البنينية.

وأخيراً أفاد المحاضر بأن التوقعات بمستقبل التجارة البينية، وعلاقتها بالاستقرار السياسي، انطلاقاً من نموذج الجاذبية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بمدى تحسن المتغيرات المعززة للتجارة، وعلى رأسها، توافق التجارة بين الدول الخليجية، مما يستدعي العمل على تطوير وتنويع الهياكل الإنتاجية، بالإضافة إلى حصة الاستثمار الأجنبي المباشر البيني، وتفعيل دور القطاع الخاص. كذلك ترتبط التوقعات بمستقبل التجارة البينية، بمدى تضائل معوقات التجارة البينية، مما يعني الحاجة لإدخال مرونة أكثر في القواعد التي تحكم التجارة البينية، وتدفقات عوامل الإنتاج على أرض الواقع.

المراجع الانجليزية

- Abdmoulah, W., 2009, Arab Trade Integration: An Augmented Gravity Model, presented at the 5th international conference on Global Research in business and economics, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Achy L., 2006, Assessing Regional Integration Potential in North Africa, National Institute of Statistics and Applied Economics Rabat, Morocco.
- Al Atrach H., and Youssef T., 2000, Why the Arab Trade is so Little?, IMF Paper.
- Bayar A., 2005, An Evaluation of the Benefits and Challenges of the South-South Integration among the Mediterranean Partner countries, FEMISE Report, FEM-22-27.
- Bhattacharya, R., and Wolde H., 2010, Constraints on Trade in the MENA Region, IMF wp, 10, 31.
- Boussetta M., 2004, Espace Euro-méditerranéen et Coûts de la Non Intégration Sud-Sud:le cas des pays du Maghreb, FEMISE Report, FEM-21-43.
- Cernat, L., 2001. Assessing regional trade arrangements: Are south-south RTAs more trade diverting? Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series. No. 16 UNCTAD.
- Filippini C., and V Molini., 2003, The determinants of East Asian trade flows: A gravity equation approach, Journal of Asian Economics, 14, pp. 695-711.
- Galal A., and Bernard Hoekman., 2003, Arab Economic Integration Between Hope and Reality, eds., Brookings Institution Press and Egyptian Center For Economic Studies.
- Hassan K., 2001, Is SAARC a viable economic block? Evidence from gravity model, Journal of Asian Economics, 12, pp. 263-290.

Helpman, H., Melitz, M., and Rubinstein, Y., 2004. Trading Partners and Trading Volumes, Mimeo.

Jugurnath B., Stewart M., and Brooks R., 2007, Asia/Pacific Regional Trade Agreements: An empirical study, *Journal of Asian Economics*, 18, 6, pp. 974-987.

Kandogan, Y., 2008, Consistent Estimates of Regional Blocs' Trade Effects. *Review of International Economics*, 16, 2, pp 301–314.

Krueger A., 1999, Trade creation and trade diversion under NAFTA. National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 7429.

Maamri N., 2004, Free trade areas, Euro-mediterranean partnership and prospects of south-south integration in the mediterranean, University of Al Manar, Tunis. http://emo.pspa.uoa.gr/data/papers/7_paper.pdf

Neaime S., 2005, South South Trade, Monetary and Financial Integration and the Euro-Mediterranean Partnership: An empirical Investigation, FEMISE Report, FEM-22-39.

Peridy N., Ghoneim A., 2006, Regional Integration, Imperfect Competition and Welfare: The Experience of the Greater Arab Free Trade Area. F. EMISE program 32.03.

ملحق أهم التكتلات التجارية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (APEC)	الدول الصناعية الكبرى (G8)	اتفاقية دول آسيا والمحيط الهادئ الإقليمية (AFTA)	الاتحاد الأوروبي (EU)	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)	مجموعة دول أمريكا اللاتينية (MERCOSUR)	مجموعة شمال أمريكا الحرة (NAFTA)	الاتحاد الغاريي (UMA)	اتحاد دول جنوب آسيا (SAARC)	اتفاقية التجارة الحرة لشرق أوروبا (DEFTA)	اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)
أستراليا	كندا	بنغلا ديش	النمسا	الإمارات	الأرجنتين	الولايات المتحدة الأمريكية	المغرب	أفغانستان	آيسلندا	بروناي
بروناي دار السلام	فرنسا	الصين	بلجيكا	السعودية	البرازيل	كندا	تونس	بنغلا ديش	النرويج	كمبوديا
كندا	ألمانيا	الهند	بنغاريا	الكويت	بارغواي	المكسيك	موريتانيا	بوتان	سويسرا	أندونيسيا
تشيلي	إيطاليا	كوريا	قبرص	البحرين	الأوروغواي	الجزائر	الجزائر	الهند	الأوس	لاوس
الصين	اليابان	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	جمهورية التشيك	عمان		ليبيا	ليبيا	مالديف		ماليزيا
هونغ كونغ، الصين	روسيا	سيريلانكا	اليونان	قطر				نيبال		ميتامار
إندونيسيا	المملكة المتحدة		الدنمارك					باكستان		الفلبين
اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية		إستونيا					سيريلانكا		سنغافورة
جمهورية كوريا			فنلندا							تايلند
ماليزيا			فرنسا							فيتنام
المكسيك			ألمانيا							
نيوزيلندا			هنغاريا							
بابوا غينيا الجديدة			إيرلندا							
نيرو			إيجار							
الفلبين			لاتفيا							
روسيا			ليتوانيا							
سنغافورة			لوكسمبورج							
تايبى الصينية			مالطا							
تايلند			هولندا							
الولايات المتحدة الأمريكية			بولندا							
فيتنام			البرتغال							
			رومانيا							
			سلوفاكيا							
			سلوفانيا							
			أسبانيا							
			السويد							
			المملكة المتحدة							

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906- 80- 34- 8

Depository Number: 2010/226